

كوفيد-19 والحماية الإجتماعية في جنوب آسيا: حالة أفغانستان 1

بياتريس بوراتيني، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

إعادة تخصيص مبلغ 100 مليون دولار أمريكي من مشروع ميثاق المواطنين الأفغان لجهود التخفيف من آثار كوفيد-19، حيث يستهدف تغطية 90 في المائة من الأسر المدرجة في إطار المشروع. بالإضافة إلى ذلك، يخطط البنك الدولي لدعم جهود الإغاثة الحكومية من خلال برنامج جهود الإغاثة للمجتمعات والأسر الأفغانية (ريش)، بهدف توفير تحويلات عينية ونقدية إلى نحو 2.7 مليون أسرة. وتضمنت بنية إستجابة الحماية الإجتماعية التي تقودها الحكومة مبادرات جديدة لسوق العمل ومساعدات إجتماعية، دون أي تغييرات في التأمين الإجتماعي. وقد وضعت الحكومة الخطة الوطنية لتوزيع أرغفة الخبز، التي تستهدف الأسر الفقيرة من خلال المخازن والمجتمع المدني، وتحويلات عينية أخرى، إلى نحو 290 ألف أسرة. وتلقى النازحون داخلياً والعائدون تحويلات نقدية طارئة مقدمة من خلال المنظمات الإنسانية. وبصورة عامة، استهدفت مبادرات المساعدة الإجتماعية الجديدة العاملين في القطاع الرسمي وفي القطاع غير الرسمي، والفقراء، والنازحين والعائدين.

وبينما يتم تخطيط المساعدة الإنسانية للأشخاص الذين يعيشون إنعدام أمن غذائي شديد، كما أن جهود الإغاثة الإضافية من البنك الدولي سوف توفر مزيداً من الدعم المؤقت لأولئك الذين ليسوا جزءاً من الحالات المدرجة ضمن جهود الإغاثة الإنسانية، إلا أن الحكومة لم تضع حتى الآن أي إقتراح طويل الأجل لتغطية الفقراء الذين لم يستفيدوا من المساعدة الإجتماعية قبل الجائحة.

ونظراً لإنخفاض مستوى تغطية الحماية الإجتماعية قبل وأثناء الجائحة، يُوصى بما يلي لحالة أفغانستان:

- يجب توسيع أروضات الحماية الإجتماعية لتأمين تغطية واسعة وحِد أدنى من الحماية. ونظراً لأن معظم الأسر في أفغانستان تضم أطفالاً، يمكن توسيع تغطية المساعدة الإجتماعية من خلال إعانات الأطفال الشاملة في شكل تحويلات نقدية غير مشروطة للأسر التي لديها أطفال. ويمكن تنفيذ ذلك تدريجياً، مع تحمل أخطاء الإدراج أثناء الأزمة. ويمكن تكييف تصميم البرنامج ومبالغ المساعدة بناءً على التمويل المتاح.
- لهذا الغرض، يمكن أن تستخدم حكومة أفغانستان حملات التسجيل الجماعي لتسجيل الأسر في سجل بسيط ودفع مبلغ المساعدة عند التسجيل. وفي الأجلين المتوسط والطويل، يمكن أن يتطور هذا السجل ليكون مصدر المعلومات لبرامج متعددة وإستخدامه لأغراض الإستجابة للصدمات المستقبلية.
- يجب توسيع التأمين الإجتماعي ليشمل العاملين المستقلين والعاملين في القطاع غير الرسمي. وقد تنتظر الحكومة في توسيع خطط التأمين الإجتماعي شبه القائمة على الإشتراكات والتي تشمل تغطية العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين باليومية، والعاملين في الأسرة بدون أجر.

المرجع:

IPC-IG and UNICEF ROSA. 2020 (forthcoming). Socio-economic impacts of COVID-19, policy responses and the missing middle in South Asia. Research Report. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth.

ملحوظة:

1 - يعرب المؤلف عن إمتنانه للدعم والتعليقات التي تلقاها من فريشنا أهرار ونايكي فونين وستانلي جوافويا (المكتب القطري لليونسيف في أفغانستان). ويمكن العثور على المراجع الكاملة للبيانات المذكورة هنا في التقرير الكامل (IPC-IG and UNICEF ROSA 2020).

يفرض كوفيد-19 تحدياً غير مسبوق لأنظمة الحماية الإجتماعية في الدول. ويتعرض العاملون في القطاع غير الرسمي للخطر بشكل خاص، لأنهم غالباً ما يمثلون "الوسط المفقود"، الذي لا تغطيه المساعدة الإجتماعية ولا التأمين الإجتماعي. وفي موجز سياسات أخير، قام مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لجنوب آسيا (IPC-IG and UNICEF ROSA) بتحليل التداعيات الاقتصادية للأزمة وتدبير السياسة المتخذة في ثمانية من دول جنوب آسيا، والدعوة إلى إدراج الوسط المفقود في أطر الحماية الإجتماعية السائدة. ويلخص هذا العدد من رسالة قصيرة نتائج دراسة حالة أفغانستان.

عندما أبلغت أفغانستان عن أول حالة إصابة بكوفيد-19 في 24 فبراير 2020، كانت الدولة تستعد لموسم الفيضانات وفي الوقت نفسه تتعامل مع صراع مستمر. ومن أجل التخفيف من تأثير الجائحة على نظام الرعاية الصحية، نفذت حكومة أفغانستان إغلاقاً في المدن الرئيسية، على الرغم من إتخاذ بعض التدابير لإعادة فتح الإقتصاد منذ نهاية مايو. كما تطلب الأمر أن تتعامل أفغانستان مع الصدمة الاقتصادية للجائحة، والتي تفاقمت بسبب إنخفاض دخول الأسر من التحويلات بسبب فقدان الوظائف الذي أثر على المهاجرين الأفغان في الخارج.

وتقدر منظمة العمل الدولية أن ما يقرب من 95 في المائة من القوى العاملة يعملون في القطاع غير الرسمي، وخاصة في الزراعة والبناء. وفي حين تراوح التأثير على قطاع الزراعة بين متوسط إلى منخفض، كانت نسبة كبيرة من القوة العاملة معرضة للخطر ولا تغطيها الحماية الإجتماعية. ويتعرض هؤلاء العاملين الآن لخطر الوقوع في براثن الفقر. ويقدر تقرير خطة الإستجابة الإنسانية المنقح أنه من المتوقع في عام 2020 أن يعيش نحو 35 مليون شخص تحت خط الفقر البالغ تقريباً 2 دولار أمريكي يومياً (وفقاً لتبادل القوة الشرائية لعام 2011)، مما يتطلب شكلاً من أشكال الحماية الإجتماعية. ويواجه نحو 14 مليوناً من هؤلاء الفقراء إنعداماً شديداً للأمن الغذائي، بينما من المقرر تقديم مساعدات إنسانية إلى 11.1 مليوناً منهم.

وقبل كوفيد-19، لم تكن نسبة كبيرة من سكان أفغانستان مشمولة بالحماية الإجتماعية. ولا يستهدف التأمين الإجتماعي إلا العاملين الرسميين في القطاع العام، ويجري توسيعه التأمين الإجتماعي ليشمل القطاع الخاص. وتستهدف المساعدة الإجتماعية وتدخلات سوق العمل بشكل رئيسي أفقر الناس أو العاملين في القطاع العام. وتغطي برامج المساعدة الإجتماعية الرائدة، التي لا تندرج تحت المساعدة الإنسانية، ولا تقوم على الإشتراكات، والتي تستهدف الأفراد أو الأسر المعيشية ما يُقدَّر بنحو 0.9 في المائة من السكان فقط، مع إفتقار المبادرات المحلية إلى الدعم الحكومي. وبالتالي، على عكس الدول المجاورة، التي تنطوي تحدياتها الرئيسية على تغطية الوسط المفقود، تواجه أفغانستان تحدياً إضافياً يتمثل في الوصول إلى الفقراء.

وقد نفذت حكومة أفغانستان سياسات نقدية ومالية مختلفة للتخفيف من تأثير هذه الأزمة على سبل العيش، وللتحفيز على التبادل الإجتماعي. تضمنت المجموعة الأولى من السياسات تأجيل الغرامات والرسوم الإدارية من قبل بنك أفغانستان المركزي، وتجميد تصنيف القروض مؤقتاً، وإتخاذ تدابير للحفاظ على إستقرار الأسعار ومنع تقلب سعر الصرف. وتضمنت الإستجابات المالية تخفيضات ضريبية وتمديدات المواعيد النهائية للإقرارات الضريبية، وتخصيص 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المنتج لإستجابة كوفيد-19. وتم تخصيص مبالغ متفاوتة لإستجابات الجائحة على مستوى الأقاليم، تراوحت قيمتها بين 20 مليون أفغاني إلى 500 مليون أفغاني، بحسب ما أوردته وسائل الإعلام المختلفة.

تم تكييف برنامجين قائمين كجزء من الإستجابة لكوفيد-19: تم توسيع برنامج معاشات الشهداء والمعاقين ليشمل أبناء المهنيين الصحيين المتوفين، ويخطط البنك الدولي